عراق ما بعد صدام موضوع مؤتمر موسع للمعارضة العراقية

غسلن العطية

بتاريخ 16 نيسان الماضي نشرت صحيفة Daily Star اللبنانية مقالا للكاتب وفيما يلي ترجمته:

بدعوة من معهد الشرق الاوسط وبرعاية وزارة الخارجة الامريكية عقدت في واشنطن خلال اليومين 9 و 10 نيسان سلسلة اجتماعات مكثفة شارك فيها ممثلون لعدد من فصائل المعارضة العراقية وشخصيات مستقلة واخرى مهنية بهدف الاعداد لمؤتمر عام -سيحدد مكان وموعد اجتماعه لاحقا- لبحث عراق ما بعد صدام.

ان جو العمل الذي ساد الاجتماع، بعيدا عن اضواء الاعلام والصراعات الحزبية التقليدية بين اوساط المعارضة العراقية سجل تغييرا نوعياً في اسلوب التعامل بين العراقيين انفسهم، وبينهم والمسؤولين الامريكيين من جهة اخرى.

فالاجتماعات لم تكن لاختيار قيادة عراقية بديلة للنظام القائم في بغداد، ولا لبحث اسلوب الاطاحة به، بل كانت وبتحديد دقيق: ما هو العراق المطلوب بعد صدام حسين؟، وتشخيص مشاكل العراق الجديد على الصعيدين الاقليمي والدولي، اضافة الى مشاكله الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما) وكيف التعامل معها؟

وللاجابة على كل هذه التساؤلات فقد بحث المجتمعون الاطار التنظيمي والاداري لعقد مثل هذا المؤتمر الذي سيشارك فيه الى جانب السياسي، اصحاب الاختصاص والخبرة في الحقول المختلفة دون وصاية السياسي عليهم.

لقد فشلت الحركات السياسية في العالم العربي عموما، وفي العراق خصوصا، في اشراك اهل الاختصاص والخبرة في العمل العام، وطالما اعتبر هؤلاء العمل السياسي على احسن الاحوال مضيعة للوقت. علما ان بناء عراق الغد سيحتاج مثل هؤلاء اكثر من غيرهم من السياسيين على اهمية الدور الذي قاموا به في معارضة صدام حسين. ان نجاح الممارسة الديمقراطية يحتاج اضافة الى النخب السياسية الديمقراطية، الى ارضية اجتماعية تعتمد على طبقة وسطى اقتصادية منتجة، وقد يكون من حسن حظ العراق تمتعه بالسابق بمثل هذه الطبقة التي غيب النظام الحالي دورها لصالح اطراف طفيلية. ان مثل هذه الطبقة لا تسعى لاستلام الحكم بقدر ما تسعى الى مناخ سياسي يسمح لها بالعمل الاقتصادي في جو من الاستقرار يساعد على الاستثمار والانتاج.

وقد توصل المجتمعون الى صيغة تسمح بل وتشجع مشاركة هذه الشريحة دون وصاية سياسية، وذلك بايجاد لجان عمل متخصصة يتم اختيار عناصرها على اساس الاختصاص وليس الانتماء الحزبي او غيره. وقد اتفق على مشاركة

العسكريين في لجنة خاصة لبحث مستقبل المؤسسة العسكرية في عراق المستقبل، وليس دور العسكريين اليوم في التغيير.

ومن ذات المنطلق فان المشاركة في عمل المؤتمر القادم سوف لا تخضع لمعايير النسب والحصص للقوى السياسية والحزبية، خاصة وانه سوف لا يكون هناك انتخابات لقيادات او اي مناصب اخرى.

ان هذا لا يعني تغييب البعد السياسي للمؤتمر، لانه في نهاية المطاف يصب في مشروع سياسي. وكل هذه المناقشات كان يمكن ان تكون مجرد تمرين اكاديمي، فقد سبق ان عقدت ندوات حول مثل هذه الامور، ولكن الجديد هو ارتباطها بمشروع جدي للتغيير، كما ان التعامل الجدي في بحث القضايا المستقبلية يؤكد بدوره جدية السعي للتغيير السياسي في العراق، فهناك علاقة جدلية بين الاثنين.

والجديد في الحالة الامريكية هو التحول الواضح من اجواء الصراع بين اجنحة الادارة في عهد الرئيس السابق، الى مناخ المشاركة بين هذه الاجنحة كما تجسد في لقاء واشنطن الاخير، فرغم رعاية الخارجية الامريكية لهذا الاجتماع الا ان الاطراف الاخرى لم تغيب بل كانت على دراية ومتابعة له، الامر الذي انعكس ايجابيا على العراقيين القريبين لهذا الطرف من الادارة او ذاك.

ان صراع الاجنحة في الادارة الامريكية السابقة كرس الانقسامات بين العراقيين، وبدون شك سيكون لوحدة الموقف الامريكي اثره الايجابي على وحدة النخب العراقية المؤمنة بالتعاون مع الولايات المتحدة. ولضمان ان لا يتحول النقاش حول عراق المستقبل الى مجرد فرضيات، كان لا بد من تحديد السقف السياسي للعراق الجديد: هل هو دكتاتورية جديدة/وربما بوجه انساني، ام ممارسات ديمقراطية تعتمد المشاركة والمساءلة السياسية نحو مزيد من الديمقراطية والحرية السياسية؟

ان طريقة التغيير سيكون لها اكبر الاثر في طبيعة البديل، وفي الوقت الذي لم يكن المشاركون العراقيون، او على الاقل الكثير منهم، على معرفة باسلوب التغيير المتوقع، الا ان الطرف الامريكي العارف بالامر، استجاب للكثير من الاسئلة بشأن هوية العراق الجديد وخاصة المخاوف من فرض حكم عسكري او دكتاتوري جديد. فأكد ريان كروكر نائب مساعد وزير الخارجية في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع تأكيده التزام الرئيس بوش دعم عراق حر يعتمد المبادىء الديمقراطية بما في ذلك حكم القانون واحترام حقوق كافة العراقيين في عراق يتمتع بسلامة اراضيه ووحدتها مع احترام الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الامن الدولي.

ان تحول هذا الالتزام الى عقد سياسي بين الطرفين العراقي والامريكي سيكون له اكبر الاثر في انجاح المؤتمر الموسع القادم للمعارضة.

وقد يشكك البعض في استعداد الولايات المتحدة بالسماح بعراق ديمقراطي، ولكن هذا ما قامت به امريكا في المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، واعادت التجربة ذاتها بعد سقوط ميلوسوفيتج في يوغوسلافيا وتيمور الشرقية التي مارست في شهر نيسان/ابريل اول انتخابات رئاسية حرة.

ان الولايات المتحدة ستكون مع الديمقراطية اذا لم تأت على حساب مصالحها، فالسؤال امام اي فصيل عراقي ماهي الاسباب التي تدعوه لتهديد مصالح الاخيرة، خاصة اذا كان لها الفضل في الاطاحة بالدكتاتورية والمساعدة في استرجاع العراق عافيته الاقتصادية والدولية.

وهذا يفرض على القوى العراقية اعادة النظر في اولوياتها السياسية، فقد نختلف مع واشنطن في الكثير من سياساتها في المنطقة خاصة في الشأن الفلسطيني، ولكن السؤال هو كيف يمكن ان نؤثر على الموقف الامريكي: هل من موقع العداء ام التعاون والصداقة؟

هذه خيارات على العراقيين المناهضين للدكتاتورية مراجعتها، مع الاخذ بعين الاعتبار ليس كل من يعادي صدام هو بالضرورة ديمقراطي، كما ليس كل من يتعاون مع الولايات المتحدة هو ديمقراطي.

ان ايجاد ارضية مشتركة بين عراق الغد والولايات المتحدة من شأنه ان يخدم العراق، ولكنه يمكن ان يخدم المنطقة بتكريس الاستقرار من خلال تقديم النموذج الصالح في نهجه الداخلي والخارجي.

ان احد عوائق اقامة البديل الديمقراطي في العراق هو ضغط الجوار الاقليمي الذي قد يخشى عدوى الديمقراطية واثارها على نظامه، من هنا تأتي اهمية تحالف التجربة الديمقراطية في العراق مع طرف دولي قادر على المساعدة في حمايتها من مثل هذا التحدي. كما ان استعداد الولايات المتحدة اقامة بديل ديمقراطي في العراق سيترتب عليه الكثير في علاقاتها مع انظمة اقليمية حليفه لها لا تزال بعيدة عن مثل هذه الممارسة.

اما العقبة الاخرى، وقد تكون الاهم، هي غياب الرغبة والارادة لاعتماد الديمقراطية عند بعض النخب السياسية العراقية -في الحكم او المعارضة- فلايزال البعض منها محكوماً بأجواء الحرب الباردة وشعاراتها، اضافة الى غياب التقاليد الديمقراطية في تنظيماتها وتمسك البعض منها بايديولوجيات شمولية قومية او دينية.

ان المشاركة في المؤتمر الموسع القادم سيعطي العراقيين المناهضين للدكتاتورية الفرصة لتكريس اجندتهم الديمقراطية، الا ان احتمال المقاطعة سيكون من قبل اطراف معارضة لنظام صدام ولكن لا تحتل الديمقراطية الصدارة في اولوياتها السياسية.

ان مهمة المؤتمر الموسع بلورة التصور المشترك لعراق الغد، وليس اختيار قيادة او مظلة سياسية جديدة، علما ان التوصل الى مثل هذا التصور المشترك سيكون خطوة ضرورية للانتقال فيما بعد الى تحديد معالم القيادة/الواجهة

البديلة التي لابد من بلورتها قبل القيام باي عمل لتغيير النظام في العراق. كذلك امام المشاركين في المؤتمر القادم فرصة لاعطاء رسالة للعالم، خاصة الاوروبي منه عن عراق المستقبل، بما يزيل الكثير من المخاوف عن غياب الرؤية والوحدة بين العراقيين. ان من لايريد للولايات المتحدة دورا في هذا النشاط عليه ان يقدم البديل العملي، ليس في اطاحة الدكتاتورية فحسب، بل في اقامة البديل كذلك.

واذا كان بمقدور طرف تشويه هذه الخطوة فهم العراقيون انفسهم وليس صدام او اي مؤامرة مزعومة اخرى؟؟ (انتهى النص)

❋ ❋ ❋

وبعد مضي اسبوعين فقط على انتهاء اجتماع واشنطن، ترشحت مواقف وردود افعال عراقية وعربية غلب عليها من جهة طابع التهويل باعتبار ما حصل هو "مؤامرة" للاطاحة بصدام واختيار قيادة جديدة وذهب البعض منهم الى حد توزيع المناصب وتحديد اسماء شاغليها، وهذا ما لم يحصل ولم يكن اصلا من اختصاص ذلك الاجتماع او حتى المؤتمر المزمع عقده. و من جهة اخرى حاول البعض تهميش ما حصل الى حد التسفيه، فكتب يساري عراقي في صحيفة سعودية (الشرق الاوسط 15/4) يهاجم اجتماع واشنطن قائلا: "باختصار فان المؤتمر سيكون منتدى للثرثرة الفارغة ومناسبة للأكل والشراب". واعتبر اخرون عدم دعوتهم للمشاركة حرمانا لهم من غنائم سيجري تقاسمها وبالتالي سبباً للتشهير بمن حضر.

واذا كانت هذه مواقف متوقعة ويمكن فهمها، تبقى المشكلة في موقف الاطراف السياسية العراقية المتحالفة مع واشنطن التي هي بحاجة الى توحيد عملها دون السقوط في لعبة صراع الاجنحة في الادارة الامريكية، او السعي للكسب الرخيص على حساب اي طرف سياسي عراقي، واعتقد ان النجاح في عقد مؤتمر "الخبراء" العراقيين سيكرس مثل هذا التوجه، وبداية لصيغة عمل مشترك جديد.

الملف العراقي - العدد 125، ايار 2002